كلمة

سعادة السيد أحمدو عداهي اخطيره

أمين عام وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

الاجتماع العاشر لفريق الخبراء
المعني بإصلاح نظم الحماية الاجتماعية في الدول العربية

القاهرة – جمهورية مصر العربية
5 حزيران/يونيو 2024

بسم الله الرحمن الرحيم..

حضرات السيدات والسادة أعضاء فريق الخبراء المعني بإصلاح نظم الحماية الاجتماعية في الدول العربية..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أكون معكم اليوم في هذا الاجتماع العاشر لفريق الخبراء المعني بإصلاح نظم الحماية الاجتماعية في الدول العربية.

اسمحوا لي بدايةً أن أتقدم من الزملاء الأعزاء في الإسكوا وفي وزارة التضامن الاجتماعي المصرية بالشكر والامتنان على حُسن الاستضافة، ويسعدني أن أتشارك معكم تجربتنا في موريتانيا لتعزيز كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية وذلك من خلال دعم فني مشكور من الإسكوا.

الحقيقة أننا في وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة وبتعاون وثيق مع وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة نعمل بدعم من الإسكوا وبالتعاون مع بيت استشاري مرموق على إعداد "تقرير الملامح القطرية الشاملة لنظم الحماية الاجتماعية وإصلاحها في موريتانيا".

وسألقي لكم الضوء على هذا العمل الذي نعتبره خطوة جدية نحو بناء منظومة حماية اجتماعية شاملة وعادلة ولا تهمل أحداً. ومما لا شك فيه بأن مخرجات هذا العمل ستكون في صلب الإصلاحات والخطط الوطنية التي تضعها وحدة مراقبة تنفيذ الأولويات الإستراتيجية بالأمانة العامة لرئاسة الجمهورية.

وبالتفصيل، فإننا منذ حوالي أكثر من عام، أطلقت وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة ووزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإسكوا عملية إعداد التقرير التي تخطت نطاق التقييم الذاتي لتصبح عملية وطنية تشاركية وتشاورية بامتياز والتي شاركت فيها مختلف الجهات الوطنية المعنية بقضايا الحماية الاجتماعية.

ومنذ انطلاق هذه العملية في أيلول/سبتمبر 2022، كرست وزارة العمل الاجتماعي والأسرة والطفل فريقاً من كبار المسؤولين المختصين للعمل مع فريق البيت الاستشاري وفريق وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة للجمع المعلومات والبيانات المطلوبة لعملية التقييم الذاتي وتحديد مكامن القوة واحتياجات الإصلاح في برامج الحماية الاجتماعية بشكل عام مع التركيز على المكونين الرئيسيين وهما برامج المساعدات الاجتماعية التي تديرها المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر)، وبرامج التأمينات الاجتماعية وعلى رأسها برامج صندوق الضمان الاجتماعي. وتناول البحث مميزات تصميم البرامج، وآليات التسليم والأوضاع المؤسسية والهياكل التنظيمية والأطر القانونية ومصادر التمويل والتحديات الخاصة بكل هذه البرامج.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية إعداد تقرير الملامح القطرية الشاملة لنظم الحماية الاجتماعية وإصلاحها باتت بمثابة منصة للحوار وتبادل المعرفة وبناء التوافق. وأتاحت لنا جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين ربما لم تتح لهم الفرصة للتعاون بهذا الشكل من قبل. وقد عزز هذا النهج الشامل الشعور بالملكية، مما يضمن أن تكون إصلاحات الحماية الاجتماعية

المقترحة متوافقة مع احتياجات مجتمعنا وتطلعاته. كما أننا اعتمدنا إلى حد كبير على نتائج ومخرجات هذا المسار في عملية الإعداد للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي يتم العمل حالياً على تنقيح صيغتها النهائية.

وبناءً على نتائج هذا العمل الدقيق الذي تكرمت الإسكوا بتقديم المشورة الفنية له، تم التوافق على إصلاحات محددة من شأنها أن تغير خارطة الحماية الاجتماعية في موريتانيا وتعزز من دورها الأساسي في حماية الناس من مخاطر الحياة بشكل عادل ومستدام.

نتيجة لهذه العملية الوطنية، لدينا الآن مسودة نسخة من تقرير شامل في متناول اليد، ونحن على يقين من أنها ستوفر التفاصيل اللازمة لاتخاذ قرارات الحماية الاجتماعية القائمة على الأدلة ومرجعاً لتنقيح النسخة المعدلة من الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أكرر بأننا الآن في مرحلة مراجعة المسودة النهائية للتقرير، وإننا على ثقة بأن الرؤى المكتسبة من هذه العملية ستستفيد منها عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة وستساهم في تحقيق خططنا الوطنية للتنمية الاجتماعية. ونحن نتطلع إلى التعاون المستمر مع الإسكوا والشركاء الآخرين لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية لدينا وضمان رفاهية جميع المقيمين في موريتانيا.
وشكراً لكم.